

«المهندسين» نظمت ندوة حول الظاهرة بحضور 6 جهات معنية الحقيقة الكاملة لنفوق الأسماك تكشف الأحد

دارين العلي

في حين تؤكد الهيئة العامة للبيئة مواصلة عملياتها المسححية للمياه الإقليمية الكويتية لتتابع مستجدات ظاهرة المد الأحمر ونفوق الأسماك في جون الكويت، تستمر في الوقت عينه بتوجيه أصابع الاتهام في تفاقم هذه الظاهرة إلى المسؤولين عن الـ 50 مجرورا التي يصرف عبرها مياه صرف صحي وصناعي ومخلفات تحت سطحية ناتجة عن القطاعين الخاص والعام التي ترمي مخلفاتها في «الحلقة الأضعف» جون الكويت على حد تعبير نائب مدير عام الهيئة العامة للبيئة للشؤون الفنية محمد العنزي. جاء ذلك خلال الندوة التي نظمتها جمعية المهندسين مساء أمس الأول بحضور ستة جهات معنية بالظاهرة وهي وزارات الصحة والكهرباء والأشغال بالإضافة إلى جامعة الكويت وجمعية حماية البيئة للوقوف على حقيقة نفوق الأسماك وما يعانيه المجتمع من قلق بسبب هذه الظاهرة.

البيئة: جون الكويت «الحلقة الأضعف» لتلقي مخلفات جهات خاصة وحكومية عبر 50 مجرورا

«الأشغال»: لدينا شبكتان صرف الأمطار والصرف الصحي ولا يوجد تداخل بينهما لكن البعض يحملنا مسؤولية سوء استخدامهما

الكهرباء: يستحيل أن نرسل مياه ملوثة إلى البحر لأننا نسحبها مجدداً إلى مقطراتنا لإنتاج المياه



م. فيصل العتل ومحمد العنزي وم. محمد خزعل وياقر درويش ود. حمد المطر ود.محمد سعيدان ود. منافع بهبهاني خلال الندوة

انها ضارة ولكن المجتمع لم يتقبل هذا التصريح، مطالبا كل من يرى ان الهيئة تقدم معلومات خاطئة او تحاول التديليس والتغطية على اي جهة ان يقوم بتقديم بلاغ بذلك ضد الهيئة الى النائب العام دون ان يلحقه اي ضرر قانوني.

وأكد العنزي وجود مياه صرف صحي تصب في الجون دون معالجة، لافتاً إلى ان ذلك دفع إلى حالة الكثير من الجهات العامة والخاصة وخاصة المعنية بموضوع المجاري إلى النجاسة، وهناك جهات أخرى ستتم إحالتها إلى النيابة.

وقال إن أكثر من 100 ألف متر مكعب من المياه غير المعالجة تصب يوميا في الجون من مجرور الغزالي وحده بسبب الصلوات غير القانونية، وعلى وزارة الأشغال تحمل المسؤولية في ذلك لأنها الجهة المسؤولة عن هذا المجرور.

وأوضح ان الهيئة رصدت ان النفوق الحالي تعرض له نوع سمك الجرم بنسب كبيرة أكثر من غيره، حيث تم جمع نحو 60 طنا من السمك النافق، محذرا من موجات نفوق جديدة خلال اليومين المقبلين بسبب التغيرات بنسبة الملوحة والتي رصدتها الهيئة صباح اول من أمس ورصدت مصورها وسيتم تحويل المسؤول عنها إلى النيابة.

بينما أكد مدير محطة الشويخ بوزارة الكهرباء والماء م. محمد خزعل العنزي ان لدينا 6 محطات لتحلية المياه وتوليد الكهرباء تقع على شاطئ الخليج اقدمها محطة الشويخ منذ عام 1954 ونحن جهة غير ربحية بل وزارة خدمية ولدينا ادارات مختصة بالفحص والاختبارات ولا

نقوم بإعادة الماء إلى الخليج الا بعد معالجته بعد عملية التكثيف للتخفيف وقد يحدث تركيز للملح لكن هذا لا يعني القبول بتلويثها، والمخلفات الصلبة يتم تحويلها إلى محطة الشعبية بشكل يومي وهيئة البيئة لم تقل اننا سبب التلوث.

وقال خزعل: لا يمكننا سحب ماء ملوث لوحدات التحلية لأننا نحرص على فحص المياه، كما لا نقبل بالتخلص من النفايات، مشددا على ان درجة حرارة الماء المعالجة اعتيادية ونحن نتمنى ان تكون مياه البحر سليمة لأن ذلك في صالحنا خاصة اذا علمنا ان انبوب السحب من المياه بجانب انبوب إعادة المياه المعالجة.

وفي سؤال للصحافيين حول عمل اللجنة التي شكلتها الوزارة في هذا الشأن قال انها ما زالت تستمع للمسؤولين الموجودين في المحطة للتحقق من سلامة المياه المرسله إلى البحر وخلال الأسبوع القادم سنتتهي اللجنة من عملها. وحول المادة الرغوية التي تخرج من المحطات، قال انها لا تحتوي على مواد ضارة او سمية او ملوثات للبحر وإنما هو الوضع الطبيعي للمياه الخارجة من المحطة، لافتا إلى ان المحطات تسحب 8 آلاف طن في الساعة لكل مقطرة 7 آلاف منها تعود إلى البحر مع زيادة في نسبة الملوحة التي تتناسب مع المعايير العالمية وذلك بعد اجراء عمليات التنجيز والتقطير.

وأضاف: نحن نقول الدولة ننشئ البنى التحتية ونعمل ومن يعمل يخطئ لكن لسنا المسؤولين عن سوء الاستخدام للمرافق، والصرف الصحي نقوم بمعالجته وتعاون مع كل مؤسسات الدولة للحفاظ على البيئة، ومنها الهيئة العامة للبيئة وديونا في انشاء المرفقات وليس سوء استخدام المرفق، واتهام الهيئة يقول ان هناك تلوثا من المجاري ولم يقل ان وزارة الاشغال هي التي تسبب التلوث، علما بان لدينا أكثر 80 ألف منهل رئيسي غير مدينة جابر الاحمد وان

من جهته، اختلف مدير إدارة شؤون البيئة بوزارة الأشغال العامة ياقر درويش مع د.حمد المطر بسبب ان الأخير قال في بداية الندوة ان نفوق الأسماك ليس بسبب التلوث ثم اتهم مجاري الأشغال بأنها سبب في التلوث ونفوق الأسماك، فيما نفى المطر انه قال ذلك في اول الندوة، مشددا على ضرورة وجود دراسة هندسية كاملة لأسباب النفوق.

وفي معرض رده على هيئة البيئة بأن الأشغال هي المتهم الأول في نفوق الأسماك، قال درويش نحن وزارة بنسبة تحتية لدينا شبكتان لصرف الأمطار والصرف الصحي ولا يوجد تداخل بين الشبكتين، ولكن البعض يحملنا مسؤولية سوء استخدامهما، كما ان ليس كل المجاري تابعة لوزارة الأشغال وليس كلها مجاري أمطار، وأن أي مجرور يكشف من مصلحتي ان ابلغ به الهيئة العامة للبيئة وفق قانون البيئة، وعلى جميع الوزارات والمؤسسات المعنية بالبيئة البحرية التعاون للقضاء على التلوث والكشف عن الملوثين للبيئة وهو هدف المجلس الأعلى للبيئة.

وأضاف: نحن نقول الدولة ننشئ البنى التحتية ونعمل ومن يعمل يخطئ لكن لسنا المسؤولين عن سوء الاستخدام للمرافق، والصرف الصحي نقوم بمعالجته وتعاون مع كل مؤسسات الدولة للحفاظ على البيئة، ومنها الهيئة العامة للبيئة وديونا في انشاء المرفقات وليس سوء استخدام المرفق، واتهام الهيئة يقول ان هناك تلوثا من المجاري ولم يقل ان وزارة الاشغال هي التي تسبب التلوث، علما بان لدينا أكثر 80 ألف منهل رئيسي غير مدينة جابر الاحمد وان



م. طلال القحطاني وعدد من الحضور

«الصحة»: أسماك السوق غير ملوثة لأنها من خارج الجون في ظل منع الصيد فيه

الجامعة لتنفيذ مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي ومجاري مياه الأمطار واستخدامها من خلال شبكات المياه الصليبية

البيئة: الدفان أضر كثيراً بالبيئة البحرية الكويتية

بتوصياتنا بحسب نسبة هذه البكتيريا، لافتا إلى ان تحديد نسبة بكتيريا البراز لم يعد يستخدم كعيار في العالم اليوم وهناك بدائل جديدة له. وأما النائب السابق وعضو هيئة التدريس بجامعة الكويت د.حمد المطر فقال ان معاناته مع تلوث الجون مستمرة منذ العام 2014 وأنه طالب خلال وجوده بالبرلمان بنسخ من التقارير النهائية عن نفوق عامي 98 و2001 ولم يستطع الحصول عليها ففحصها العلاج والأسباب.

اقترح المطر أن يقدم ومن خلال جمعية المهندسين الكويتية مشروعا لمعالجة مياه الصرف الصحي ومجاري مياه الأمطار ويتم استخدامها من مقترحا أن ينفذ المشروع الديوان الأميري بعيدا عن وزارة الأشغال العامة.

وقال رئيس لجنة حماية الحياة الفطرية في جمعية حماية البيئة د.منافع بهبهاني إن الدفان أضر كثيرا بالبيئة البحرية الكويتية وأننا لم نتمكن من الحفاظ على هبة الجون لنا، وأنه علينا سد فتحات المجاري على البحر، داعيا إلى عدم الالتفات إلى بعض التقارير المغلوطة التي يبذلها البعض عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وكانت الندوة بدأت بكلمة رئيس الجمعية م. فيصل دويح العتل، وطالب فيها الحضور بالإجابة عن قلق المواطنين ووضع الحقائق أمامهم كاملة حول أسباب نفوق الأسماك.

وقال العتل إن هناك أسئلة كثيرة ومعلومات كثيرة متناقضة شهدنا خلال الأيام القليلة الماضية، نريد من هذه الندوة أن تضع الحقيقة كاملة وغير مقلوبة أمام المواطن، وترد على ما هي اجراءاتنا البيئية حتى لا تتكرر هذه الظاهرة، من هو المسؤول، وما الاجراءات المتخذة، هل نستشهد مثل هذه الظاهرة مستقبلا؟

من جهته عرض رئيس اللجنة البيئية في جمعية المهندسين المهندس محمد الهاشمي والذي ادار الندوة، الوضع المقلق الذي مرت به الكويت خلال الأيام القليلة الماضية بسبب نفوق الأسماك، مبديا استغرابه من عدم تلبية معهد الكويت للأبحاث العلمية لدعوة اللجنة له بالحضور وطمانته بالناس بحجة انهم غير مسموح لهم بالحديث عن المشكلة.

خلال ندوة بعنوان «نفوق الأسماك والحلول الممكنة» المضيف: إذا توصلنا إلى الجهة المسؤولة عن النفوق فسنقدم بلاغ إلى «مكافحة الفساد»



د.سلام العبداني ومهلل المصفي ود.أحمد المنيس وعامر التميمي (زين غلام)

البحرية، موضحا ان هذه حالة مزمنة يئن منها جون الكويت. وأوضح ان ما حصل بالجون ان الملوثة والبكتيريا وجدناها بمخ «الميد» وحتى بجهازه العصبي فيه لأن البكتيريا طول عمرها متواجدة ولكن لا تتفاعل هذه البكتيريا وتبدأ بالتأثير على الأسماك إلا بعد زيادة البكتيريا، لافتا إلى أن هناك مواد الديزل والصابون ومحطات الغسيل تصب في جون الكويت.

وشدد على أهمية تكون هناك تشريعات ومتابعات لتخفيف إلقاء هذه المخلفات الصناعية في جون الكويت وإلا سيستمر نفوق الأسماك وتؤثر على الاقتصاد بشكل غير طبيعي، داعيا إلى وضع المراوح لرفع مستوى الأكسجين وفتح قنوات صناعية بالإماكن التي يحصل بها دفان وإلا فستستمر هذه الظاهرة.

الكويت للتقدم العلمي د.سلام العبداني ان نفوق الأسماك حدث وتوثق في مرحلتين عام 1999 و2001، لافتا إلى أن ما حصل آنذاك كان ظاهرة طبيعية تحدث في جميع شواطئ العالم وحدثت في عمان قبل يومين بمستوى نطاق كبير أكبر مما حصل بالكويت ويحصل في عدد من الدول مثل كوستاريكا والبرازيل.

وبين ان تلك الظاهرة هي عبارة عن طحالب تزدهر في وقت معين في شهر 8 و9 وغير ضارة تصل إلى تركيز معين يسمى المد الأحمر وعندها سموم وتبدأ بقتل الأسماك. ولفت إلى انه في الوضع الحالي للنفوق قد يكون بسبب كميات الصرف الصحي والصناعي والمواد الكيماوية المنذعة من بعض المؤسسات تسبب في تلوث البيئة

نرج ناصر

قال رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام مهلهل المصفي ان الفروة السمكية تعتبر ثروة قومية وأحد مصادر الأمن الغذائي في الكويت، مبينا ان البحر له ارتباط تاريخي بشاشة البلد، والكويتيون أهل الغوص والسفر، والحديث ليس ترفا ولكن اهتمامنا بالبحر في ارتنا وتاريخنا ومن الأولويات التي لن نتنازل عنها.

وأعرب المصفي خلال الندوة إلى اقامها منتدى سامي المنيس الثقافي بعنوان «نفوق الأسماك والحلول الممكنة» مساء أمس الأول، عن استغرابه من بعض التصريحات التي تفيد بأن النفوق أمر طبيعي ويحدث دائما وكان هذا الأمر عاديا، في حين ان الهيئة العامة للبيئة اتهمت جهات حكومية بهذا الأمر، وفي المقابل يرفض المسؤولون في تلك الجهات هذه الاتهامات. وأوضح ان المشاريع التي تنشأ في الواحات البحرية دمار بيئي، متسائلا: هل تم أخذ الموافقات على الشريط الساحلي؟ مؤكدا انه يجب ان تكون هناك متابعة من الجهاز التنفيذي على تلك المشاريع. وقال المصفي: نحن مستعدون لتبني القضية وندرس الملف بشكل كامل واذا توصلنا إلى الجهة المسؤولة فسنقدم بلاغ إلى هيئة مكافحة الفساد.

العنزي: مياه صرف مجاري الغزالي ومنطقة الصباح الطبية ومحطة الصليبية ومخرج «الشويخ الكهربائية» من مصادر زيادة الضغط على الجون



سحب عينات ماء من البحر لتحليلها



تحليل العينات في مختبرات الهيئة العامة للبيئة

عام الهيئة للشؤون الفنية م.محمد العنزي إن الهيئة رصدت أمس الأول كميات من المياه المنصرفة إلى مجرور الغزالي ومجرور محطة الصليبية ومخرج صرف تابع لمحطة كهرباء الشويخ، لافتا إلى أنه تم جمع العينات من هذه المخارج حيث يجري فحصها لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بعد ظهور النتائج.

وقال العنزي إن حالات النفوق يمكن أن تتجدد خلال الـ 48 ساعة المقبلة بسبب هذا الانخفاض في الملوحة، مشيرا إلى ان نتائج تحليل عينات الأسماك النافقة سيتم الإعلان عنها يوم الأحد المقبل لتحديد أسباب النفوق.

واصلت الهيئة العامة للبيئة عملياتها المسححية للمياه الإقليمية الكويتية مستجدات ظاهرة المد الأحمر ونفوق الأسماك. الجوف المسححة التي انطلقت من قاعدة صباح الاحمد بالفنطاس إلى جون الكويت وتم رصد أعداد قليلة من الأسماك النافقة بالقرب من مدخل ميناء الشويخ بالإضافة إلى جمع عينات من مياه البحر والهوامم النباتية وتم إرسالها إلى المختبرات لإجراء التحاليل اللازمة عليها. وفي تصريح خاص لـ«الأنباء» قال نائب مدير